

بناء السجل الوطني لجبر الأضرار الناتجة عن الجدار الفاصل

شكلت ال فتوى التي اصدرتها محكمة العدل الدولية في لاهاي في 9 تموز العام 1994 انقلابا من نوع آخر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حين أكدت المحكمة على أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 هو غير شرعي ويتناقض و القانون الدولي. كما أكدت الفتوى على ان تشييد الجدار في الأراضي المحتلة وتبعياته هو أيضا غير شرعي ويتنافى مع القانون الدولي. هذا و أكدت الفتوى ايضا بان القدس الشرقية هي جزء لايتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وان ما قامت به إسرائيل وتقوم به حاليا هناك يقع أيضا ضمن المخالفات الاسرائيلية للشرعية الدولية. من جهة أخرى دعى القرار إسرائيل إلى الوقف الفوري لكافة اعمال البناء في الجدار وأكد بان إسرائيل ملزمة بجبر الأضرار الناجمة عن اعمال بناء الجدار، كذلك دعى جميع الدول للوقوف أمام الانتهاك الإسرائيلي الفاضح للقانون الدولي و الضغط عليها وعدم توفير اي مساعدة لها لاجبارها على الالتزام باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والى ما ذلك.

السجل الوطني لجبر الأضرار

بخلاف كل النقاط التي تمت معالجتها بشكل أو بآخر حول موضوع سجل جبر الأضرار، تبقى هناك العديد من الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار و تتمثل فيما يلي:

إن الطريقة التي يقوم عليها سجل جبر الأضرار الاممي قط لا تتناسب كليا مع ما نسعى اليه نحن الفلسطينين، حيث ان السجل الاممي سيركز على تسجيل الأضرار بشكل فردي من خلال بيانات معبأه بشكل فردي من الأشخاص اللذين يدعون وقوع ضرر عليهم نتيجة بناء الجدار ومن هذا المنطلق يجب التنويه إلى الآتي :

أ) ان مجموع الأراضي التي تم استخدامها لبناء الجدار اضافة الى الأراضي الواقعة خلف الجدار تتراوح مساحتها إلى 600 ألف دونم.

ب) ان ما يقارب ال 10% فقط من الأراضي التي تم استخدامها لبناء الجدار والأراضي المعزولة خلف الجدار توجد بها سجلات تسجيل رسمية الأمر الذي ينذر بان إثبات الملكيات الفردية بطريق تقليدية (إثبات من البلدية او اخراج القيد من المالية وغيره) لن تكون بمثابة سند قانوني كافٍ لإثبات الملكية .

ج) ان موضوع إثبات ملكيات الأراضي في المواقع المعزولة خلف الجدار يشوبه إشكاليات كبيرة بين الفلسطينيين أنفسهم الأمر الذي ينذر بوجود ادعاءات مزدوجة أو أكثر في بعض الحالات لنفس قطع الأراضي الامر الذي يهدد بالمساس بمصداقية عرض السجل الفلسطيني لحصر الاضرار.

د) تشكل الملكيات العامة وغير ذلك جزء لا يستهان به من تلك الأراضي المعزولة خلف الجدار وهناك خلاف عليها بين المواطنين الفلسطينيين و الجهات الفلسطينية المختصة.

هـ) هناك توصية دولية بعدم إدراج الملكيات العامة ضمن سجل الأضرار الاممي كما ان تلك الأراضي غير واضحة المعالم أصلا ضمن سجلات السلطة الوطنية.

و) لن تكون لدى القائمين على السجل الوطني القدرة على حصر الأضرار ليس فقط فيما يتعلق بالأراضي والممتلكات ولكن أيضا بأنواع الإضرار الأخرى من أضرار زراعية، اجتماعية، اقتصادية، بيئية وغير ذلك.

ز) أن مجموع الأراضي المستخدمة لبناء الجدار والمعزولة خلف الجدار تتجاوز 600 ألف دونم) وتشمل 135 تجمع سكاني ولن يكون هناك مجالا لحصرها بحجمها الحقيقي.

ح) إن التكلفة المادية لتوثيق المساحة المستخدمة لبناء الجدار والمعزولة ستكون كبيرة جداً، إذا ما تمت بشكل فردي، الأمر الذي يتطلب ميزانية بملايين الدولارات كمرحلة أولى ولن تكون هناك جهة قادرة على تغطية هذه المصاريف وخاصة ان السجل مفتوح وغير مقتصر على فترة معينة من الزمن.

ط) هنالك إمكانية بل وشبه تأكيد بان تداخل الملكيات على الأراضي هو أمر ستكون له انعكاسات سلبية على نتائج السجل وان السبيل لتفادي هذا التداخل هو إجراء مسح فردي لكل طلب وهو أمر مكلف لن تستطيع الميزانيات المتواضعة أن تغطيه كما ستكون إمكانية توفير تمويل لإجراء مثل هذا المسح أمر صعب وخاصة و أن هناك في المقابل سجل أممي يعمل على توثيق الاضرار.

ي) يبقى هناك سؤال مفتوح حول السجل الاممي لحصر اضرار الجدار اذا ما كان سيشمل الاراضي التي تم استخدامها لبناء الجدار فقط ام ان ذلك سيشمل ايضا الأراضي الواقعة خلفه و اذا ما كان سيتم حصر الاضرار المباشرة و غير المباشرة و التي تتمثل و لكنها ليست محصورة بالاتي:

- الآثار الصحية: و التي تتمثل بقدرة المواطنين الفلسطينيين القاطنين في منطقة العزل على الوصول بسهولة إلى المراكز الصحية المؤهلة في المدن و المحافظات الرئيسية.
- الآثار البيئية: إن انعكاسات الجدار على البيئة الفلسطينية ستكون فادحة حيث ستزيد من نسبة التلوث في التجمعات الفلسطينية الرئيسية نتيجة لتدفق المواطنين القاطنين في منطقة العزل الى المدن الرئيسية، الأمر الذي سيزيد من وتيرة استهلاك الموارد هناك. هذا و سيكون للجدار الفاصل ايضا تأثير فادح على التنوع الحيوي و النظام البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

● **اثار الجدار على الموارد الطبيعية:** ان مسار الجدار الفاصل كما هو قائم حاليا اتى على الجزء الاكبر من الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قام بعزل الجزء الاكبر من الموارد المائية و الاحواض الجوفية الرئيسية لتكون تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة حيث ادى الى انعكاسات صحية و مصيرية فيما يتعلق بجودة و كمية المياه التي ستتوفر للسكان الفلسطينيين و على استدامتهم في المناطق المعزولة و كذلك في المدن الرئيسية. و ايضا سيقوم الجدار بعزل مناطق شاسعة من الاراضي المخصصة للتوسع العمراني للعديد من المدن و القرى الفلسطينية ، اضافة الى ذلك ان الجدار الاسرائيلي، وحين الانتهاء من بنائه، سيقوم بعزل اكثر من 555 الف دنما و التي تشكل اكثر الاراضي الزراعية الفلسطينية خصوبة .

● **الاثار الديموغرافية:** ان انحسار الاراضي المخصصة لتوسع الرقعة العمرانية يندر بزيادة مضطربة في مستوى البناء و ذلك على حساب الأراضى الزراعية و الاراضي العامة (الحدائق)، الامر الذي سيؤدي بدوره الى خلق حالة من الازدحام السكاني في المدن الرئيسية.

● **الاثار التعليمية:** ان وجود الجدار بوضعه الحالي سيزيد من صعوبة التواصل التعليمي لكافة القطاعات التعليمية المعزولة خلف الجدار و ذلك من خلال صعوبة التواصل بين الطلبة الفلسطينيين مع المراكز التعليمية كالمدارس و الجامعات بالاضافة الى زيادة التكلفة الاقتصادية على الطلاب، ناهيك عن الاهدار الكبير للوقت و خاصة في ظروف مناخية صعبة كاجبارهم على الوقوف امام البوابات الاسرائيلية المقامة على طول الجدار الفاصل لاوقات طويلة تحت اشعة الشمس او في برد الشتاء.

● **الاثار الاجتماعية و النفسية:** يشكل الجدار الفاصل عازلا و فاصلا ملموسا امام تواصل التجمعات الفلسطينية بين بعضها البعض و بين اراضيهم بل و اكثر من ذلك حيث قام الجدار الفاصل بخلق حالة من الفصل القسري في داخل التجمعات الفلسطينية نفسها حين قام بشق العديد منها الي شطرين، الأمر الذي ضاعف من معاناة المواطن الفلسطيني ليصل الضرر الى المساس بالحالة النفسية له و خلق المزيد من الضغط النفسي عليه بسبب فقدانه المتوقع للعمل و اخلائه القسري لمكان و منطقة سكناه.

● **الاثار الاقتصادية:** شكل الجدار الفاصل عائقا امام التواصل الاقتصادي الفلسطيني في داخل المناطق الفلسطينية و مع العالم الخارجي ، حيث سيقصر التحرك الاقتصادي من خلال معابر تجارية في مناطق محددة على طول الجدار و جميعها خاضعة للسيادة

الإسرائيلية و تخضع لاجراءات اسرائيلية تعسفية غير مبررة, و مخصصة لنقل و تبادل
البضائع مما سيزيد من التكلفة الاقتصادية على التجار الفلسطينيين و بالتالي على
المواطن الفلسطيني نفسه.

**وبناء على ما تقدم، فإنه من المقترح ان يتم التعاطي مع موضوع سجل حصر الاضرار الوطني
على النحو التالي:**

(أ) أن يكون تسجيل الاضرار على مستوى جماعي بعيدا عن التسجيلات الفردية وذلك
بحصر كافة الاضرار المستخدمة في بناء الجدار والمعزولة خلف الجدار كوحدة
واحدة.

(ب) إن التعامل مع موضوع سجل الاضرار كوحدة واحدة سيكون له فوائد ونتائج أفضل
وأسرع وأوضح بحيث ستكون هناك إمكانية لتصنيف الأراضي المستخدمة في البناء
والمعزولة بشكل أسرع وأكثر كفاءة وأقل تكلفة.

(ج) ستمكن اللجنة الوطنية لحصر الاضرار من شمل كافة الاضرار الناجمة عن بناء
الجدار والمعزولة خلف الجدار كامله دون إمكانية اسقاط أي جزء منها تحت ذريعة عدم
تطابقها مع معايير اللجنة الاممية أو حتى مع معايير اللجنة الوطنية.

(د) ستكون هناك إمكانية لحصر وتعريف كافة الأراضي بأنواعها وتحديد الاضرار
الاقتصادية، الزراعية، الاجتماعية، والبيئة منها بشكل إجمالي .

هناك أمر واضح و لا لبس فيه للجميع هو ان المعايير التي يتم استخدامها لتسجيل الاضرار غير معروفة وغير واضحة، و مشكوك في قدرتها على تلبية تطلعات الفلسطينيين لسجل الاضرار بأن يشمل كافة الأراضي المستخدمة للجدار والمعزوله خلفه ، بل أكثر من ذلك أن هناك شبه تأكيد بأنها كذلك.

من جهة أخرى ليس هناك تأكيد بأن سجل حصر الاضرار الاممي سيعمل على تسجيل الاضرار لتلك الأراضي غير المستخدمة لبناء الجدار وكذلك لم يوضح إذا ما كان سيأخذ الاضرار الأخرى الناتجة عن ذلك.

وعليه:

- 1) يفضل أن توصي اللجنة الوطنية لحصر الاضرار بأن يتم العمل على حصر الاضرار بشكل إجمالي لكافة الأراضي كوحده واحده وعدم الخوض في مرحله إصدار نشرات توعية حتى صدور معايير اللجنة الاممية لحصر الاضرار والاضطلاع عليها ودراستها.
- 2) كذلك يجب توخي الحذر في عقد المؤتمرات الصحفية حول الموضوع خاصة من اللجنة الوطنية.
- 3) رفض إجراء مقارنه بين حالات أخرى في العالم حدثت فيها تسجيلات لأضرار ناتجة عن احتلال وذلك لان تلك الحالات قد حدثت بعد انتهاء الاحتلال وانتهت بتعويضات عن هذه الاضرار، غير أن ما نحن يصده أمر مختلف حيث أن مبداء التعويضات مرفوض بكافة إشكاله سيما و ان الاحتلال لا زال قائماً.
- 4) موضوع جبر الضرر هو أمر قد تم طرحه إسرائيلياً على الفلسطينيين اللذين تضرروا من بناء الجدار ولكن بدون إزالته وهو موقف قد يتم تبنيه من قبل اللجنة الاممية لحصر الاضرار كحل وسط.

ما يجب ان يتوقعه الفلسطينيون

الأمر الذي يجب على الفلسطينيين أخذه بعين الاعتبار هو ان عملية تسجيل الاضرار قد لا تتعدى الأراضي التي تم استخدامها لبناء الجدار ولن تشمل المستوطنات الإسرائيلية والطرق التفاقية والقواعد العسكرية الإسرائيلية والمحميات الطبيعية وغير ذلك. هذا

وإن ما قامت به إسرائيل من وضع بوابات يقارب عددها الـ 70 على طول الجدار لأغراض مختلفة منها زراعية، عبور و تنقل، و أخرى تجارية قد يكون سبب مباشر في حصر الأضرار ضمن الأراضي المستخدمة لبناء الجدار. كما تجدر الإشارة بأن 23 بوابة منها فقط قيد الاستعمال وأن الإسرائيليين قد أعلنوا بأن العمل على تلك البوابات سيكون بالكامل عند الانتهاء من بناء الجدار. إن المعايير الموضوعية من قبل لجنة حصر الأضرار الوطنية قد تغرر بالعديد من المواطنين اللذين قد وضعوا توقعات كبيرة حول موضوع سجل الأضرار املين باستعادة أراضيهم أو بالتعويض عنها وإن أي نشرات توعية في هذا الخصوص لن تغير مهما كانت فحواها من طريقة تعامل المواطنين مع موضوع مصادره أراضيهم بل ربما ستزيد من تفاقم الموضوع خاصة وإن ممتلكات الناس أضحت بعيدة عن مرمى عيونهم.

خطوات عملية:

أولاً: أن يتم فوراً العمل على بناء قاعدة معلوماتية شمولية لسجل الأضرار يتم ربطها بنظام معلومات جغرافي لتشمل ما يلي :

1. الحدود القاعدية للضفة الغربية.
2. حدود القرى للتجمعات السكانية الفلسطينية.
3. مسار الجدار.
4. الأوامر العسكرية المختلفة للجدار.
5. الطرق القائمة والمقترحة والقيود على استخداماتها.
6. المعوقات المختلفة للحركة في الأراضي الفلسطينية (حواجز، معابر، بوابات، أكوام ترابية، الخ).
7. المؤسسات التعليمية بأنواعها.
8. المصادر المائية (شبكات مياه وينابيع وآبار).
9. مكبات النفايات ومحطات التنقية.
10. التنوع الحيوي النباتي والحيواني.
11. استخدامات الأراضي في المنطقة المتأثرة بالجدار والتغيرات التي طرأت عليها.

ثانياً: أن يتم عمل ملامح بيئية لكل تجمع سكاني فلسطيني تضرر بالجدار تشمل كافة المعلومات المستقاة من القاعدة المعلوماتية السابقة وعرضها على التجمعات السكانية لإشراك المجتمع في العملية.

ثالثاً: إعداد تقرير شمولي عن الجدار واثاره المختلفة ليكون بمثابة مرجع موحد لكافة العاملين والمعنيين بهذا الموضوع.